اللجنة العليا للمناقصات تقر (15) مشروعا بـ (20) مليار ريال

صنعاء / سبأ :

اقرت اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات برئاسة رئيس اللجنة المهندس محمد احمد الجنيد 15 مشروعا خدميا وتنمويا في مجال الاشغال والطرق والكهرباء والصحة والزراعة والنقل والمياه بتكلفة تقدر بـ 20 مليار ريال .

وحيث اقرت اللجنة في اجتماعاتها التي استمرت ثلاثة ايام واختتمت امس مناقصات سبعة مشاريع في مجال الطرق اشتملت على طريق الجوبة - الماهلية - السوادية الخط الرئيسي (مأرب - البيضاء) بطول 77 كلم،وفرع طريق السوادية - هران - قانية بمحافظتي مأرب - البيضاء بطول 28 كلم بتكلفة خمسة مليارات و967 مليون و946 الف ريال، وطريق موديه - حطيب (نصاب - موديه) في محافظة أبين وشبوة بطول 56 كلم المرحلة الثانية بتكلفة ثلاثة مليارات و234 مليون و759 الف ريال بتمويل حكومي .

وتضمنت مشاريع الطرق المقرة ، تقاطع شارع خولان مع الخط الدائري جولة العمري بامانة العاصمة بتكلفة مليار و858 مليون ريال، وطريق العين فوفلة - سامع - دمنة خدير بمحافظة تعز بتكلفة مليار و152 مليون و642 الف ريال، وطريق حجر سعيد - منكل بمحافظة عمران بطول 7ر15 كلم بتكلفة 142 مليون ريال بتمويل حكومي .

كما اشتملت على طريق النادرة - ذودان- نقيل دجر- نقيل دشمان- دار سبره بمحافظة إب بتكلفة 783 مليون و372 الف ريال بتمويل حكومي ومنحة من سلطنة عمان، وطريق إب- حبيش بمحافظة إب بتكلفة ثلاثة ملايين 738 الف و755 دولار بتمويل حكومي ومنحة من المملكة العربية السعودية .

واقرت اللجنة مناقصات مشروع كهرباء المناطق الريفية بمحافظة حجة المرحلة الاولى بتكلفة 18 مليون و353 الف و230 دولار بتمويل حكومي ومن البنك الاسلامي للتنمية، وتوريد كابلات جدارية لمشاريع الوحدة التنفيذية بمحافظة تعز بتكلفة مليونين و665 الف و851 دولار، وتوريد أسلاك هوائية المنيوم لمشاريع الوحدة التنفيذية بمحافظة تعز بتكلفة مليون و489 الف و724 دولار بتمويل حكومي.

كما أقرت مناقصة مشروع بناء مركز معالجة الاورام السرطانية المرحلة الثانية بتكلفة 814 مليون و489 الف ريال، ومشروع توريد زورق ارشاد لميناء المكلا بتكلفة مليون و439 الف و180 دولار بتمويل حكومي، وتوريد وتركيب مواد الشبكة الداخلية والتوصيلات المنزلية لمشروع مياه الضالع بتكلفة 263 مليون و411 الف ريال، وكذا الاعمال الاضافية لمشروع مبنى المختبر البيطري المركزي وملحقاته المرحلة الاولى بامانة العاصمة بتكلفة 45 مليون و503 الاف ريال بتمويل حكومي .

واقرت اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات مناقصة الخدمات الاستشارية لإعادة تأهيل وتحسين طريق صنعاء -الحديدة بتكلفة مليون و79 الف و325 دولار منحة من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .

الحامدي يطلع على الخسائر التي خلفتها السيول في المجال التربوي بسيئون

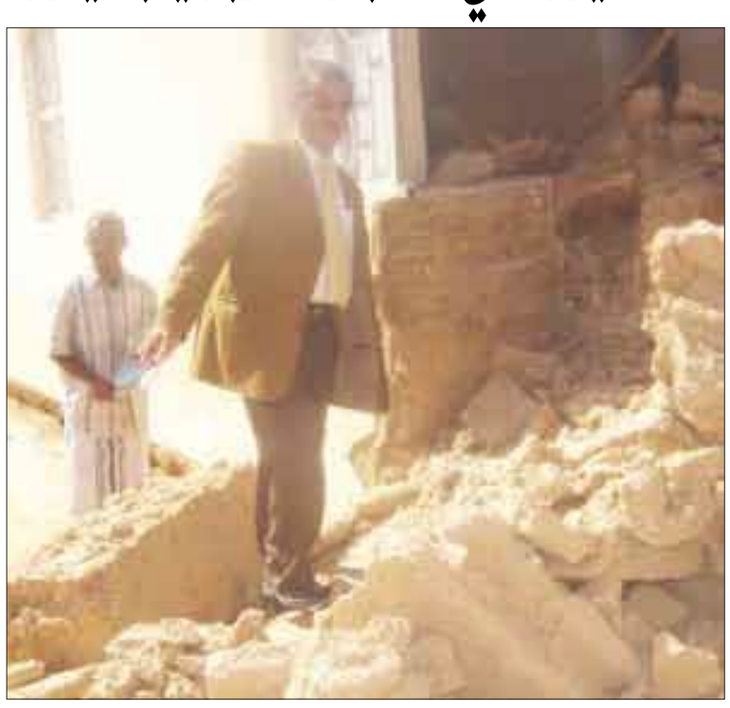

سيئون/ احمد سعيد بزعل :

أعرب الأخ / د. عبد الله عبده سعيد الحامدي / نائبُ وزير التربية والتعليم عن أسفه البالغ للخسائر التي طالت الوضع التربوي جراء كارثة السيول التي اجتاحت وادي حضرموت أواخر شهر أكتوبر الماضي ..

وأشار / د. الحامدي / أثناء زيارته للمواقع التربوية المتضررة في مديريتي ساه وتريم ، الى أن التحدي الراهن أمام الهيئات التربوية هو استئناف الدراسة والعمل على استقرارها في جميع المواقع التي تضررت بفعل السيول ، والعمل الحثيث على توفير البدائل المناسبة لتحقيق هذا الغرض .. مؤكداً استعداد الوزارة على دعم هذه التوجهات بكافة السبل عبر تسخير إمكانياتها لتوفير الاحتياجات الطارئة للمدارس التي تهدّمت .. داعياً المنظمات والهيئات العربية والدولية المهتمة بالشأن التربوي إلى تقديم العون والمساعدة الطارئة لتمكين كافة المؤسسات التربوية المتضررة لاستئناف نشاطها في أقرب وقت كما أكد الأخ / نائب وزير التربية والتعليم / في تصريحه لوسائل الإعلام في ختام زيارته التفقدية للمدارس المتضررة في مديريتي ساه وتريم بأن عدداً من الخيام المعدّة كصفوف دراسية في طريقها للوصول إلى الوادي كإحدى البدائل المتوفرة لإستئناف الدراسة بها في المناطق التي جُرفت المدارس فيها .. حيث تم التوجيه إلى الجهات المختصة بسرعة توزيعها على مناطق الاحتياج للعمل السريع على استئناف الدراسة.

وكان / د. عبد الله الحامدي / قد زار مدرسة البلاد في مدينة ساه التي تهدّم مبناها كلياً ، ووقف على أنقاضها ، وأبدى تأثراً لما شاهده من آثار الدمار والخراب الذي خلّفته السيول في المدينة ، مؤكداً أن على مسئولي السلطة المحلية والقطاع التربوي بالمديرية العمل على استئناف الدراسة بالخيام ريثما يتم العمل في إعادة إعمار المدارس المهدّمة.

كما زار / نائبُ وزير التربية / مدرسة [ثبي] للتعليم الأساسي بمديرية تريم وشاهد الجرف الشديد الذي تعرّض له مبناها، واطلع من المسئولين التربويين في المديرية على الإجراءات التي اتخذوها لاستئناف الدراسة في المدارس المتضررة وكذا التي تستخدم كمراكز لإيواء الأسر المتضررة والترتيبات المتخذة بشكل عاجل لتحقيق أقصى قدر من الاستقرار الممكن للدراسة فيها.

هذا و يُواصل الأخ / نائبُ وزير التربية / زياراته التفقدية لوادي حضرموت بزيارة مديرية القطن.

رافق / نائبَ الوزير / في زياراته الأخ / أ.د. محمد أحمد فلهوم / المديرُ العام لمكتب وزارة التربية والتعليم بالوادي والصحراء ، والأخوة / محمد عمر الجابري / مدير عام مديرية ساه ، والأخ / محمد برك بن حليمان / مدير إدارة التربية والتعليم بمديرية ساه ، والأخ / عبد الله حسن بن سهل / مدير إدارة التربية بمديرية تريم.

لدى لقاء وزير الداخلية بمنسق شؤون مكافحة الإرهارب في الخارجية الامريكية

اللواء المصري : الإرهاب الحق أضراراً باليمن ومسيرة التنمية وحشدنا الطاقات لملاحقته

صنعاء / سبأ :

التقى وزير الداخلية اللواء الركن مطهر رشاد المصري امس منسق شؤون مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية السفير ديل دايلي.

وفي اللقاء اكد وزير الداخلية حرص اليمن على تعزيز التعاون مع الحكومة الأمريكية في مكافحة الارهاب في اطار الجهود الدولية في هذا الجانب .. واستعرض الجهود التي بذلتها اليمن في مكافحة الارهاب باعتبارها شريكاً للمجتمع الدولي لمكافحة هذه الظاهرة .. مشيرا الى الاثار السلبية التي الحقتها الاعمال الارهابية باليمن ومسيرة التنمية فيها.

وتطرق وزير الداخلية إلى طبيعة الإجراءات التي اتخذتها اليمن لمكافحة هذه الظاهرة والمتمثلة في حشد الطاقات واليقظة الدائمة وملاحقة العناصر الإرهابية.

من جانبه أعرب المسؤول الأمريكي عن تقديره للدور الذي تلعبه وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية اليمنية في مكافحة الارهاب.. مشيداً بالنجاحات التي حققتها اليمن في إحباط الكثير من المحاولات الإرهابية.

وأكد إلتزام الولايات المتحدة الأمريكية بالاستمرار في دعم جهود اليمن لمكافحة الارهاب .. واعتبر ذلك من أولويات مهام الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأشار ديل دايلي إلى أن نشاط الإرهاب ينحسر ويتراجع في العالم بشكل عام لأن كثيراً من الدول تبنت إصدار قوانين صارمة لمكافحة الإرهاب والتي من شأنها تجفيف منابع تمويل الإرهاب حول العالم .. منوهاً إلى أن القوانين الصادرة بعد الحادي عشر من سبتمبر عززت عمليات المكافحة وصعبت حركة العناصر الإرهابية.. واستعرض النجاحات التي احرزتها جهود مكافحة الإرهاب في كثير من الدول.

الاستئناف تحدد 26 يناير موعداً للحكم على المتهمين بخلية الحوثي الثانية

صنعاء/14أكتوبر :

حجزت المحكمة الاستئنافية المتخصصة في قضايا أمن الدولة أمس الاثنين قضية خلية صنعاء الثانية من بينهم امرأتان وصحفي المرتبطة بتمرد جماعة الحوثي عن طريق تشكيل تنظيم مسلح لاستهداف منشات عسكرية وأمنية في أنحاء اليمن للنطق بالحكم إلى 30 محرم 1429 الموافق 26 يناير القادم.

واستمعت المحكمة برئاسة القاضي محمد الحكيمي وبحضور الإدعاء وهيئة الدفاع في جلستها أمس لبقية دفوع المتهمين وقررت حجز القضية للحكم بناء على ذلك وبطلب من النيابة.

وقالت مصادر قضائية أن المحكمة أوقفت الدعوى بحق المتهم العاشر عبد الكريم الخيواني وهو رئيس تحرير صحيفة الشورى المعارضة السابق الذي أفرج عنه بموجب عفو رئاسي.

وكانت المحكمة الابتدائية الجزائية حكمت في يونيو الماضي بإعدام المتهم الأول في الخلية جعفر المرهبي والحبس من سنة إلى عشر سنوات لبقية المتهمين.

وتتألف هذه المجموعة من (14) متهما بينهم امرأتان والصحفي عبد الكريم الخيواني الذين كانت المحكمة أدانتهم بتشكيل تنظيم مسلح للقتل والتخريب واستهداف المعسكرات والمنشآت الأمنية.

ووجهت النيابة لهذا التنظيم الاشتراك في تنظيم مسلح للقيام بأعمال إجرامية وإعداد مخطط بقصد القتل والتخريب وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وتجهيز العدة اللازمة من الأسلحة والمتفجرات والمواد السامة والأحبار السرية وأجهزة الاتصالات ومبالغ مالية ومطبوعات وتسجيلات تحريضية ضد الدولة وتروج للأفكار الضالة لعناصر فتنة التخريب والإرهاب في بعض مناطق محافظة صعدة.

كما تتهم المجموعة بقتل ضابطين في الجيش أثناء تأدية واجبهم في ضبط وإحضار أفراد هذا التنظيم.

لا تنسوا الصحافيين

إقبال علي عبدالله

تواصل اللجنة البرلمانية والحكومية المشتركة مناقشتها للموازنة العامة للدولة للعام القادم 2009م والتي قدمتها الحكومة إلى البرلمان مطلع الشهر الجاري بهدف إقرارها حيث بلغت الموازنة لأول مرة أكثر من تريليوني ريال ما يعني المزيد من مشاريع البنية التحتية في المناطق النائية والمشاريع الخدمية والاقتصادية وكذلك رفع الضمان الاجتماعي ليغطي شريحة واسعة من السكان بهدف امتصاص وتيرة الفقر التي وكما هي الشواهد بدأت تتقلص عاماً بعد عام رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها اليمن خاصة مع المتغيرات الاقتصادية العالمية التي لم تسلم أي دولة منها حتى الدول الصناعية الكبرى.

نقول هذا ونحن نتابع كصحفيين هذه الاجتماعات وننتظر إقرار الموازنة من قبل البرلمان. والسبب في متابعتنا هذه يعود إلى توجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في منتصف العام الجاري للحكومة بإدراج التوصيف الصحفي في موازنة العام القادم 2009م وهي توجيهات جاءت استشعاراً من فخامة الرئيس للظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي يعاني منها حملة الأقلام وموجهو الرأي العام (معشر الصحافيين) وكذلك تنفيذاً لوعده في البرنامج الانتخابي لفخامته الذي أكد مسؤولية الدولة في تحسين المستوى المادي والمعيشي للصحافيين والإعلاميين وفق أسس ومعايير يتم الاتفاق عليها بين نقابة الصحافيين ووزارة الخدمة المدنية والإعلام والمالية..

جميعنا يدرك أن معشر الصحفيين والإعلاميين اليمنيين ظلوا منذ سنوات طويلة يلهثون خلف وهم "الهيكل الصحفي" في الوقت الذي نجحت العديد من المهن ومنها التربوية والطبية والهندسية والطيران وغيرها في الحصول على الهيكل التخصصي لمنتسبيها وذلك بعد جهود جبارة بذلتها نقابات تلك المهن مع الحكومة فيما ظلت ـ ويبدو أنها ستظل ـ نقابة الصحفيين في متابعة قضايا خاصة لا تهم الصحافيين في تحسين ظروفهم المادية ولا حتى الاهتمام بأوضاعهم المهنية وتطويرها.. لكننا لا ننكر أن نقابتنا الحالية بذلت جهداً في إخراج " التوصيف الصحفي" من إدراجها وتقديمه إلى الحكومة بدعم من قيادة وزارة الإعلام ليبقى في إدراج الحكومة منتظراً الفرج.. حتى جاءت توجيهات فخامة رئيس الجمهورية لتعطي الحق للصحافيين في تحسين مستواهم المادي والمعيشي تقديراً من فخامته للجهود العظيمة التي يضطلع بها الصحافيون والإعلاميون في بلادنا في خدمة الوطن والوحدة والديمقراطية والبناء التنموي..

نأمل أن تكون الحكومة قد أخذت بتوجيهات فخامة الرئيس وادرجت التوصيف الوظيفي للصحافيين (الهيكل) في موازنتها التي قدمتها للحكومة للعام 2009م لأن حالة معشر الصحافيين والإعلاميين لا تسر عدواً ولا حبيباً ولا تشجع على الاستقرار الفكري والنفسي والاجتماعي لشريحة تمثل السلطة الرابعة.

في ورشة عمل حول الشراكة لتعزيز الشفافية والنزاهة

أبو أصبع:هيئة مكافحة الفساد تعمل على تعديل القوانين التي تتناقض مع قانون مكافحة الفساد

صنعاء / عبدالواحد الضراب :

أكدت نائب رئيس الهيئة العليا لمكافحة الفساد الدكتورة بلقيس أبو أصبع أن الهيئة تسعى لبناء إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وسيكون المجتمع المدني شريكاً فيها وذلك بهدف مكافحة الفساد.

جاء ذلك خلال ورشة عمل حول الشراكة لتعزيز الشفافية والنزاهة في مكافحة الفساد والتي نظمتها المؤسسة اليمنية لدعم الشفافية والحكم الجيد أمس الاثنين في صنعاء .

وأشارت أبو أصبع إلى أن الهيئة ستقوم بعمل منظومة تشريعية تؤسس وتحذر لمكافحة الفساد أهمها قانون مكافحة الفساد وقانون إقرار الذمة المالية.

وأضافت أن الهيئة وبموجب قانون مكافحة الفساد ستعمل في اتجاهين متوازيين هما تفعيل هذا القانون وفق عدة رؤى كالتحري والتحقيق في كثير من القضايا ، حيث قامت الهيئة بإحالة عدد من القضايا إلى النيابة العامة ، وهناك عدد من القضايا التي تنظر فيها الهيئة فيما الاتجاه الآخر هو في مجال الوقاية من الفساد .

ولفتت نائب رئيس الهيئة العليا لمكافحة الفساد إلى أن الهيئة تعمل على تعديل التشريعات والقوانين التي تتناقض مع قانون الفساد وعمل دراسة حول هذه القوانين داعية إلى مزيد من المشاركة مع منظمات المجتمع المدني بهدف مكافحة الفساد.

من جهته أكد مدير مؤسسة فريدرتيش ايبرت السيد اليكس دعم مؤسسته لمنظمات المجتمع المدني في اليمن و خاصة الناشطة منها.وقال أليكس أن هناك تطورات جيدة في مجال مكافحة الفساد وتمثلت بتشكيل هيئة مكافحة الفساد واستقلالية القضاء وغيرها .منوها إلى أهمية دور منظمات المجتمع المدني في الشراكة مع الجهات الحكومية لمكافحة الفساد.

وشدد على أهمية تنسيق الجهود بين كل الجهات لمواجهه الفساد حيث يحتاج إلى جهود كبيرة ومتميزة.

بعد ذلك بدأت الجلسة الأولى التي رأسها علي سيف حسن وقدمت فيها ورقتا عمل الأولى حول جدلية العلاقة بين الفساد و- الشفافية قدمها الدكتور محمد مغرم مدير عام المؤسسة اليمنية لدعم الشفافية تناول فيها تعريفات الفساد من المنظور التشريعي (البرلماني) بالإضافة إلى وضع الفساد والشفافية في بلادنا .

بينما تناولت الورقة الثانية التي قدمها أستاذ الاجتماع بجامعة صنعاء الدكتور فؤاد الصلاحي ركائز للشراكة المجتمعية في مكافحة الفساد .

وفي الجلسة الثانية اختير رئيسها الدكتور جميل عون حيث قدم الدكتور عبدالحكيم الشرجبي ورقة عمل بعنوان "أهمية الإصلاحات التي قامت بها الحكومة في شتى المجالات بغرض مكافحة الفساد ، وقدم الدكتور علي الببريهي أستاذ الإعلام والاتصال بجامعة صنعاء ورقة بعنوان " حرية المعلومات والنفاذ إليها ودورهما في المساعدة على كشف الفساد «.

يذكر أن المؤسسة اليمنية لتعزيز الشفافية مؤسسة مستقلة غير حكومية تأسست عام 2007م تهدف إلى دعم وتعزيز الشفافية والحكم الجيد.

الأمن المركزي بالحديدة يضبط أحياء بحرية قيمتها (120) مليون ريال

14 أكتوبر/ عيدروس نورجي :

تمكن رجال فرع الأمن المركزي بمحافظة الحديدة من ضبط سيارة نقل دينا في نقطة كيلو (16) الواقعة على مدخل مدينة الحديدة تحمل بداخلها (160) شوالاً مملوءة بأحياء مائية يمنع اصطيادها بموجب قرار وزارة الثروة السمكية ويطلق عليها خيار البحر.

وعلمت صحيفة (14 أكتوبر) بأن ضبط هذه الأحياء البحرية على متن السيارة قد تم لدى مغادرتها لمدينة الحديدة حيث قام رجال الأمن المركزي في نقطة كيلو (16) بتفتيشها الروتيني وكانت محتويات كل شوال تزن (50) كجم.. وقدرت قيمة كل شوال بمبلغ (750) ألف ريال وبقيمة إجمالية قدرها (120) مليون ريال للشوالات المضبوطة..

وقد أحالت قيادة فرع الأمن المركزي بالحديدة الكمية المضبوطة بموجب محضر ضبط وتوقيع شهود الواقعة والسيارة وسائقها للنيابة المختصة تمهيداً لمحاكمة المتهم قضائياً.. ويشار إلى أن الأمن المركزي قد حقق العديد من النجاحات في ضبط المهربات والمخالفين ومنع المظاهر المسلحة والمطلوبين أمنياً وقضائياً في محافظة الحديدة.

أخي المواطن .. أختي المواطنة
خاب وخسر الحارم لطفلة من التحصين ضد شلل الأطفال .
الحملة الوطنية ضد شلل الاطفال لجميع الاطفال دون السن الخامسة ، من (17 - 19 نوفمبر 2008م)